اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال الرضي لم اعلم
خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر
وما خلا وما عدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا
اذا كان بعد ما خلا او ما عدا الا ان ما فيهما مصدرية
مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا
وما عدا زيدا اتعذيره فلو ورد بعدهما غير ما نصب
على الظرفية بتقدير مدة اي وقت خلوهم او خلو
بعضهم من زيد ووقت مجاوزتهم اي مجاوزة بعضهم
عمرا على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاوزا
حالتا بعضهم او بعضهم من زيد مجاوزا بعضهم او
بعضهم عمرا وعن الاخفش انها جاز الجر بهما على ان
ما فيهما زايدة ولعل مذاهبه ثبت عند الاصل ولم
يعتد به ولهذا لم يتعرض الاكثر لذكر المستثنى منصوب
بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا او بعد لا يكون
نحو سيجيء ايدا لا يكون بشير او انما يكون النصب بعد ما

بعد هما لانهما من الافعال الناقصة اتت صيته
للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع
الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او لا بعض من المستثنى
منه مطلقا وهو الذي اشتهر كونه في محل النصب على الحالية واعلم
انه لا يستعمل بعدهن الا افعال الا في المستثنى المتصل
الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قامت مقام الا
وهي لا يتصرف فيها وجوز رضي ان في المستثنى النصب
على الاستثناء وجر بدل على المستثنى منه فيما بعد الا
حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في محل
يكون متوقعا عن الا اخراج عما اذا كان بعد غير او كان
الاستثناء منقطعا عداه فلا وغير هما في كلام غير موجب
اخراج عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا
كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه اخراج عما اذا لم
يذكر المستثنى منه فانه حينئذ يعرب على حسب العامل وفي بعض
النسخ ذكر المستثنى منه غير او على انه صفة الكلام غير

تتمة: كلا لا يكون الا بعد غير او سوى او سوا كان واجب الجر ولا كان
بعد ما خلا وما عدا وما خلا وليس ولا يكون كان واجب
النصب حلى رضي